

نشرة معلومات الأمم المتحدة لانتخابات 2005

من المسؤول عن تنظيم الانتخابات؟

- أوكلت مهمة مراقبة وتنظيم وإجراء الانتخابات الانتقالية حصرياً إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (المفوضية) - والتي أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقتة حسب الأمر رقم 92 (31 أيار 2004).
- المفوضية هي أيضاً السلطة المسؤولة عن اعتماد الأحزاب السياسية والجمعيات والمجموعات والمرشحين المستقلين ككيانات سياسية للتنافس في الانتخابات. والمفوضية هي الحكم في الخلافات الانتخابية ولها الحق في إنزال العقوبات على الكيانات السياسية المخالفة للقوانين الانتخابية.
- مع سير العملية الانتخابية، تصبح المفوضية النقطة المحورية للضغط السياسي، وتكون إمكانية المفوضية على احتمال هذا الضغط معتمدة على قدرتها على البقاء مستقلة وحيادية وثابتة- نظرياً وعملياً.

ما دور الأمم المتحدة؟

- تقدم الأمم المتحدة الدعم والاستشارة للمفوضية في عملها لتحقيق انتخابات موثوقة وشاملة، كما توفر الدعم الفني والإداري واللوجستي والمالي. الأمم المتحدة غير مسؤولة عن الإشراف على الانتخابات أو اتخاذ قرارات أساسية.
- ليس ممكناً أن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات وتوفير الدعم للمفوضية في آن واحد.
- لقد قام الأمين العام بتعيين المفوض الدولي (كارلوس فالنزيولا) للعمل مع المفوضية بالإضافة إلى رئاسته لفريق مساعدة انتخابية دولية يشمل منظمات متعددة. يطلب من المفوضية، فإن الأمم المتحدة مسؤولة عن تنسيق المساعدات الدولية للعملية الانتخابية. لدى الأمم المتحدة 56 خبيراً انتخابياً داخل العراق وفي مواقع خارج البلاد، وذلك لدعم عملية التحضيرات للانتخابات.

متى ستجرى الانتخابات؟

- ستجرى الانتخابات في 30 كانون الثاني 2005، إلا أن التصويت خارج العراق سيجري في 28 و29 و30 كانون الثاني.

كيف سيتم تسجيل الناخبين؟

- بدأ التسجيل في 1 تشرين الثاني وانتهى في 15 كانون الأول.
- في الإجمالي، فإن ما يزيد على 458 مركز تسجيل من أصل 542 (85%) كانت جاهزة للعمل.
- استطاع العراقيون التحقق من وجود أسماءهم في سجل الناخبين المؤقت المعتمد على البطاقة التموينية والذي جهزته المفوضية بمساعدة من خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة.

ما هي محصلة عملية التسجيل؟

- تمت إزالة أسماء ما يقارب الـ 4.500 متوفى وإنجاز أكثر من 7.000 تغيير في العناوين. والأهم من ذلك، تم عمل ما يزيد عن 3.200.000 تصحيح وتسجيل ما يقارب الـ 1.200.000 إضافة.
- تضمن السجل النهائي 14.270.000 ناخباً مؤهلاً.

إلى أي مدى امتد دعم الأمم المتحدة الانتخابي؟

التخطيط الاستراتيجي والمشورة

- تعتبر الانتخابات مهمة عملياتية وسياسية معقدة، وقد قامت الأمم المتحدة بتقديم المشورة لمجلس المفوضين بشأن الخيارات المتاحة لهم في كل خيار هام عليهم اتخاذه. كانت المخاوف الرئيسية تتضمن أثر هذه القرارات على توقيت الانتخابات وتأثيرها على المعايير الدنيا لانتخابات نزيهة وعادلة.

تخطيط العمليات

- يتطلب التحضير للانتخابات عمليات ميدانية معقدة وواسعة والتي تستلزم تخطيطاً مفصلاً. لدى الأمم المتحدة العديد من خبراء الانتخابات الذين يعملون مع المفوضية من أجل التخطيط للخطوات الضرورية للانتخابات، لضمان التقليل من حدوث أية تأخيرات وتطبيق المعايير الدولية.

الإجراءات والقوانين الانتخابية

- يتطلب النظام الانتخابي تحضير قوانين وإجراءات شاملة تحدد كيفية إدارة وإجراء الانتخابات. تقدم الأمم المتحدة الدعم والمشورة للمفوضية بالنسبة لتفاصيل هذه القوانين والإجراءات وذلك لضمان أن تستوفي العملية المعايير الدولية.
- أصدرت المفوضية 16 قانوناً انتخابياً يغطي كافة المسائل والعمليات المتعلقة بتنظيم الانتخابات التي جرت في كانون الثاني.

التدريب

- يجب على المفوضية أن تقوم باختيار وتعيين كادر انتخابي عراقي كبير لإنجاز أعمال الانتخابات الضرورية. لقد طورت الأمم المتحدة مواد تدريب حسب الإجراءات والقوانين وقامت بتدريب مدربين عراقيين على استخدام هذه المواد.
- يبلغ عدد الكادر المركزي للمفوضية ما يزيد عن ألف موظف في كل من المقر العام والمكاتب الانتخابية في المحافظات. بالإضافة إلى ذلك، فلدى المفوضية 6 آلاف موظف على مستوى الأفضية. أتمت المفوضية عملية تعيين وتدريب ما يقارب 194.000 موظف للعمل في محطات الاقتراع والمستودعات وتوفير المساعدة في المقر العام أثناء عملية الانتخابات.

تطوير القدرات

- إن بناء القدرات هي مهمة تأسيس وتطوير قدرات المؤسسات الأهلية لتصبح ذاتية الديمومة. الهدف هو تطوير قدرات كبار موظفي الانتخابات العراقيين لتنفيذ عمل المفوضية. قامت الأمم المتحدة بتجهيز وتدريب العديد من كبار المسؤولين على الأعمال الانتخابية والإدارية، وتستمر بدعمهم في مهماتهم اليومية وذلك بتقديم النصح والمشورة لهم.

المعلومات العامة

- إن حملات المعلومات العامة عنصر أساسي في الانتخابات الناجحة، وقد قدمت الأمم المتحدة الدعم والمشورة للمفوضية في إنتاج وتطوير حملات المعلومات الموجهة للناخبين والمرشحين والكيانات السياسية للانتخابات المقبلة. تعتبر حملات تثقيف الناخبين والمدنيين إحدى هذه الحملات بغرض إعلام المواطنين العراقيين بكيفية ممارسة حقوقهم السياسية في العملية الانتخابية.
- حملة المعلومات العامة هي حالياً عبر محطات التلفاز العراقية والفضائية ومحطات الإذاعة والمواد المطبوعة وتشمل الملصقات والكتيبات والصحف.

دعم تكنولوجيا المعلومات

- قدمت الأمم المتحدة الدعم للمفوضية بتطوير قواعد البيانات الضرورية من أجل تحضير سجل الناخبين. قام فريق من الخبراء بالعمل مع المفوضية ومسؤولين في وزارة التجارة لتحضير وتصميم وتنفيذ النظام الرئيسي لتسجيل الناخبين.

الدعم العملياتي

- تتطلب التحضيرات للعمليات الضرورية للانتخابات عمل تعاقدات وتوريد الخدمات والمواد على نطاق واسع. قامت الأمم المتحدة، بطلب من المفوضية، بتقديم المساعدة والمشورة للمفوضية لدعم هذه النشاطات التعاقدية الوطنية والدولية.

تنسيق المساعدات الفنية الدولية

- بطلب من المفوضية وبموجب قرار مجلس الأمن 1546، فقد لعبت الأمم المتحدة دوراً أساسياً في تنسيق مساعدات المجتمع الدولي للانتخابات، ويشمل ذلك التعريف بطبيعة العمل وإعطاء الأولويات وضمان عدم التكرار.
- حالياً، يبلغ عدد أفراد الفريق الفني الدولي في بغداد 40 شخصاً من ضمنهم 21 موظف انتخابي تابع للأمم المتحدة. يبلغ العدد الإجمالي لكادر الأمم المتحدة الذي يعمل في المساعدة الانتخابية للعراق 56 موظفاً.

ما هي الجهات التي سيتم انتخابها؟

- بموجب البند 57 ب من قانون إدارة الدولة المؤقت، هناك 3 انتخابات تجرى في نفس الوقت: انتخابات المجلس الوطني العراقي ومجالس المحافظات والمجلس الوطني الكردي.

المجلس الوطني العراقي

- يتم انتخاب المجلس الوطني العراقي ليضع المسودة للدستور العراقي الجديد والدائم. بذلك، سيمثل المجلس حدثاً هاماً في الانتقال إلى حكومة ديمقراطية كاملة، كما أن المجلس سيقوم بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية لتحل محل الحكومة العراقية المؤقتة وإدارة العراق خلال الفترة الانتقالية المتبقية.
- ينص قانون إدارة الدولة المؤقت كذلك، بموجب البند 57 ب، على انتخاب مجالس محافظات ومجلس وطني كردي في نفس وقت انتخاب المجلس الوطني العراقي.

مجالس المحافظات

- في خطوة رئيسية لإنجاز انتخابات مجالس المحافظات، قامت المفوضية بالاتفاق مع مجلس الوزراء بتحديد عدد المقاعد لكافة مجالس المحافظات ليكون 41 مقعداً، باستثناء بغداد حيث سيكون عدد المقاعد فيها 51 مقعداً (القانون الانتخابي رقم 8).
- سيعمل النظام الانتخابي بموجب تمثيل نسبي بقوائم ومرشحين مستقلين، وستتضمن القوائم 3 مرشحين كحد أدنى ولغاية الحد الأقصى من المقاعد المخصصة للمحافظة.

المجلس الوطني الكردي

- تم تحديد عدد المقاعد للمجلس الوطني الكردي ليبلغ 111 مقعداً وذلك حسب القانون الانتخابي الساري في كردستان.

لماذا يجب أن تكون الانتخابات شاملة؟

- تساهم الانتخابات في إعادة السلام والاستقرار في العراق وإضفاء الشرعية على الحكومة الانتقالية الجديدة.
- من أجل الشرعية ونجاح الممارسة الدستورية، فمن الضروري جداً أن يمثل المجلس الوطني قدر الإمكان شريحة واسعة ومتعددة الأطياف من المجتمع العراقي. بذلك، ينبغي للعملية الانتخابية السعي لنيل أكبر شمولية وشفافية ممكنة من خلال تقديم أكبر فرصة للعراقيين ليشاركوا كناخبين ومرشحين.

كيف تختلف الانتخابات عن المؤتمر الوطني؟

- تختلف الانتخابات اختلافاً جذرياً عن المؤتمر الوطني الذي كان عملية اختيار. ستمنح الانتخابات الحق لجميع العراقيين بالمشاركة كناخبين ومرشحين، بينما تم تشكيل المؤتمر الوطني باستخدام طريقة الاجتماع الحزبي. على النقيض من ذلك، سيتم تنظيم الانتخابات بإتباع مبدأ حق التصويت (صوت لكل مواطن) والتصويت بسرية، وستقوم بإدارتها مؤسسة مستقلة لا مصلحة لها بالعملية.

لماذا اشتركت الأمم المتحدة في التحضيرات الانتخابية؟

- يطلب من مجلس الحكم العراقي وسلطة الائتلاف المؤقتة، قامت الأمم المتحدة بالمساعدة في تشكيل النظام الانتخابي للعراق. ما بين آذار وأيار 2004، أجرت الأمم المتحدة مناقشات واسعة النطاق مع نشطاء سياسيين وأكاديميين ودينيين واجتماعيين في أنحاء العراق، بالإضافة إلى اللجنة الانتخابية لمجلس الحكم العراقي.

كيف تم اختيار النظام الحالي؟

- تمت مناقشة عدة أنظمة انتخابية وتتضمن التمثيل النسبي وأنظمة الأغلبية والأنظمة المختلطة، وتم بالنهاية الاتفاق على تبني نظام التمثيل النسبي. كانت المخاوف الرئيسية تتعلق بالشمول والعملية وتجنب التأخير. وأصبح الخيار مشروطاً بمتطلبات قانون إدارة الدولة المؤقت والذي تضمن التالي: تحديد عدد المقاعد ليبلغ 275 مقعداً ثابتاً، 25% نسبة تمثيل النساء، وتمثيل عادل للأقليات.
- عين مجلس الحكم العراقي لجنة انتخابية مكونة من 18 عضواً لمعالجة القضايا الانتخابية والانخراط رسمياً ببعثة الأمم المتحدة للانتخابات التي أجرت استشارات موسعة مع النشطاء العراقيين ويشملون: المجموعات السياسية والمجتمع المدني ومجموعات النساء ومجموعات الشباب والأكاديميون وشيوخ

- إضافة إلى التحليل القانوني للممارسات والقوانين الانتخابية العراقية السابقة والإطار الذي يحكم الفترة الانتقالية، قدمت الأمم المتحدة إلى اللجنة الانتخابية لمجلس الحكم مجموعة مكونة من ثلاثة خيارات للمناقشة، وتم تقديم كل من الخيارات الثلاثة مع حسابات رقمية ودراسات جدوى فنية.
- بعد دراسة اللجنة الانتخابية لكافة الخيارات، قامت باعتماد نظام التمثيل النسبي للدائرة الانتخابية الواحدة وقدمته إلى مجلس الحكم العراقي. في اجتماع مكتمل الأعضاء، اعتمد مجلس الحكم العراقي النظام الانتخابي بموافقة 21 صوتاً ومعارضة 4 أصوات.

ما هو نظام التمثيل النسبي في العراق؟

- ستجرى انتخابات المجلس الوطني العراقي بموجب نظام تمثيل نسبي لقائمة مغلقة حيث تعد الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة. بموجب هذا النظام، سيتم انتخاب ممثلين لـ 275 مقعداً و25% نسبة تمثيل النساء.

ما هي الأنظمة البديلة؟

- كان المنافس الرئيسي للنظام الانتخابي نظام الأغلبية المتعدد الأعضاء، أي نظام الدوائر الانتخابية التي يتم انتخاب عدة أعضاء منها. مثلاً، 5 أعضاء من كل دائرة من أصل 55 دائرة انتخابية. إلا أنه تعذر تطبيق هذا النظام لأنه يتطلب إعادة تحديد الحدود الانتخابية إلى دوائر انتخابية صغيرة (يتعذر تطبيق النظام على الدوائر الانتخابية الكبيرة) ومن غير الممكن تطبيقه عملياً ضمن الوقت المحدد، كما أنه أمر حساس سياسياً (الهجرة الإجبارية خصوصاً في كركوك). كان هذا النظام سيؤدي إلى تأخيرات في إجراء انتخابات موثوقة.

البديل الثاني الذي تمت دراسته هو نظام التمثيل النسبي على مستوى المحافظات. إن عدم وجود إحصاءات رقمية موثوقة لعدد السكان جعل تخصيص المقاعد صعباً من الناحية العملية (تأخير في العملية) ومثيراً للجدل. والأهم من ذلك، فإن القضية المثيرة للنزاع والمتعلقة بالمهجرين في محافظات عديدة، في الشمال على وجه الخصوص، تجعل أي ممارسة انتخابية تتطوي على مخاطرة.

- إضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام يؤثر سلباً على المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة وذلك عن طريق رفع الحد الأدنى الطبيعي للفوز بالانتخاب.

ما فوائد نظام التمثيل النسبي؟

شامل:

- الهدف الرئيسي من المجلس الوطني في المرحلة الانتقالية هو تشكيل مجلس تأسيسي. ستعتمد شرعية الدستور بشكل كبير على الشمولية الواسعة وتمثيل المصالح في المجلس الوطني. إن نظام التمثيل النسبي أكبر تأثيراً في اكتساب تمثيل شامل لعدة مجموعات منه في نظام "الفائز" (أنظمة الأكثرية-الأغلبية) حيث تؤمن المجموعات الكبيرة الأغلبية الساحقة.

بسيط وشفاف:

- يسمح نظام التمثيل النسبي للناخب بالإدلاء بصوت واحد، وهذا يبسط عملية الاقتراع ويخفض من متطلبات تثقيف الناخبين ويخلق نظاماً أكثر شفافية. كما أن بساطة النظام تجعله أكثر قابلية للتطبيق من الناحية العملية.

لا يستلزم بيانات إحصاء سكاني:

- يمكن تطبيق النظام على دائرة انتخابية واحدة على المستوى الوطني دون الحاجة إلى بيانات إحصاء سكاني وممارسات مطولة ومثيرة للجدل لتحديد الدوائر الانتخابية دون المستوى الوطني (على مستوى المحافظات). عند إجراء ذلك، فإن هذا يقلل من الصعوبات والجدل حول انتقال السكان داخل الدولة (مثال: كركوك)

أفضل للنساء والأقليات:

- هذا النظام ملائم لتحقيق هدف التمثيل النسائي والتمثيل العادل للأقليات، حيث سيتمكنون من التصويت جماعياً من كافة أنحاء البلاد لنفس القائمة أو المرشح. (إذا جرت الانتخابات في الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات فإن أصواتهم ستكون محدودة للأحزاب المحلية أو المجموعات الوطنية الكبيرة ذات الموارد الكافية للمنافسة في كافة أنحاء الدولة).

يشجع على تشكيل تحالفات واتخاذ مواقف معتدلة:

- هذا النظام يشجع المجموعات السياسية على تشكيل تحالفات في أنحاء الدولة وجذب أعداد كبيرة من الناخبين الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ مواقف معتدلة. في نفس الوقت، يسمح نظام التمثيل النسبي بانتخاب مرشحين مستقلين دون إجبارهم على الانضمام إلى أحزاب سياسية.

يسمح بالتمثيل المحلي:

- لكون هذا النظام لا يتطلب تغطية وطنية ويسمح بالقوائم الجزئية القليلة العدد (12 مرشح) بالإضافة إلى المرشحين المستقلين، فإنه يسمح بظهور التمثيل المحلي.

الأكثر تجنباً للمشاكل الأمنية:

- الدوائر الانتخابية على المستوى الوطني تسمح للمرشحين بإطلاق الحملات بأقل المشاكل الأمنية والعنف المحلي. بوضع اسم المرشح على ورقة الاقتراع الوطنية، يقل تأثير العنف السياسي الموجه ضد المرشحين. وبالمثل، فإن قوائم المرشحين تقلل من القدرة على الاستهداف والتخويف.

الأكثر ملائمة للتصويت خارج البلد:

- يوفر هذا النظام حلاً عملياً لإجراء التصويت خارج العراق، إذ أن الدائرة الانتخابية على المستوى الوطني تسمح للمصوتين خارج العراق بالمشاركة في العملية، حيث لن يتم احتساب أصواتهم لدائرة انتخابية في محافظة ما، مما قد يكون مثيراً للجدل.
- قررت المفوضية أن تجري عملية محدودة للتصويت خارج البلد (ستجرى في عدة دول)، حيث تقدر الكلفة بنحو 90 مليون دولار. (لم يتم حالياً تحديد البلدان التي قد يجري فيها تصويت خارجي).

من يحق له تعديل النظام الانتخابي الحالي؟

- إن الإطار القانوني للنظام الانتخابي معرف بشكل واسع في قانون إدارة الدولة المؤقت وفي قوانين عدة (أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة 92 و96 و97). ضمن هذا الإطار، ليس هناك من سلطة لها الحق في تعديل النظام الانتخابي، إذ أنه معرف في تلك القوانين. إلا أن للمفوضية الحق الحصري في تعريف الإطار التنظيمي الانتخابي. إن القوانين الانتخابية وبنود قانون إدارة الدولة المؤقت موسعة بشكل كاف بحيث سيغلب تأثير الإطار التنظيمي على العملية.

من يستطيع أن يدخل المنافسة في الانتخابات؟

- ستمكن الكيانات السياسية والجمعيات والمرشحين المستقلين من التسجيل ككيانات سياسية مع المفوضية للمنافسة في الانتخابات. لتحقيق ذلك، عليها جمع ما لا يزيد عن 500 توقيع، وإذا كانت مستقلة، فيجب أن تدفع 2.5 مليون دينار عراقي، أما إذا كانت مجموعة فيجب أن تدفع 7.5 مليون دينار عراقي. أما الأحزاب والجمعيات أو المجموعات المرتبطة بميليشيات، فلن تتمكن من التسجيل. يحق للمرشح تمثيل كيان سياسي واحد فقط (أي أنه لا يحق لهم أن يندرجوا في عدة قوائم).

كيف سيتم تقديم المرشحين؟

- يمكن تقديم قوائم المرشحين المغلقة والمرشحين المستقلين. تعني القائمة المغلقة أن الكيان السياسي يحدد ترتيب المرشحين، وأنه لا يمكن تعديلها من قبل الناخب. يتم تحديد عدد المقاعد التي فازت بها القائمة للمرشحين ابتداءً من أعلى القائمة. قد تضم القائمة عدداً قليلاً يبلغ 12 مرشحاً ويصل إلى 275 مرشح. لاستيفاء شروط الكوتا النسائية، يجب أن تكون هناك مرشحة واحدة على الأقل من بين كل 3 مرشحين في ترتيب القائمة.

هل الائتلافات/ التحالفات مسموح بها؟

- يسمح للكيانات السياسية بتشكيل ائتلافات وتحالفات للانتخابات. لا يحق للحزب الذي ينضم لائتلاف ما أن يقدم قائمة منفصلة من المرشحين في نفس الانتخابات. ومن الجدير بالذكر أنه ليس مطلوباً من الكيانات السياسية إنشاء حضور وطني للتنافس.

كم صوتاً يتطلب الإدلاء به للفوز بمقعد؟

- سيتم تحديد عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد (الحد الطبيعي) بمجموع عدد الأصوات الصالحة التي تم الإدلاء بها. إن عدداً تقديرياً أقصى من الأصوات الصالحة البالغة 14.270.000 صوتاً تخلق حداً مبدئياً مقداره 51.891 صوتاً للفوز بمقعد. يتطلب 10 ملايين صوت ما مقداره 36.363 صوتاً، و5 ملايين صوت ما مقداره 18.181 صوتاً.
- تبدأ معادلة "هير" بعد احتساب الحد الطبيعي المبني على "الباقي الأعظم". ذلك يعني أن المقاعد اللاحقة للقوائم التي تجاوزت الحد الطبيعي تحتاج إلى أصوات أقل.

أي الأطراف سيفضله النظام الانتخابي؟

- إن النظام الانتخابي مفتوح لكافة الأطياف (الأحزاب الكبيرة والإقليمية والمحلية والمرشحين المستقلين). إن التصورات إزاء هذه النتائج هي تخمينية فقط إلى أن يتوفر اعتماد قوائم المرشحين ومعلومات تسجيل الناخبين. تكون التصورات اللاحقة ذات معنى أكبر لكن مع مراعاة قابلية الأطراف لجني الاستفادة القصوى من النظام فيما يخص التحالفات الإستراتيجية والحملات الانتخابية التكتيكية

كيف يؤثر الأمن على العملية؟

- إن الأجواء الأمنية عامل مهم جداً، إذ أن للعنف القدرة على إيقاع الفوضى عند الحملات والاقتراع بشكل مباشر أو بالتخويف. إن الانتخابات تقدم خياراً للعراقيين، ليس فقط بانتخاب ممثليهم بل وبالتحديد مسارهم خلال المرحلة الانتقالية. للمفوضية الحق الحصري في مراقبة وتنظيم وإجراء الانتخابات وستكون الحكم النهائي فيما يتعلق بالشروط الانتخابية.

كيف يؤثر الأمن على دعم الأمم المتحدة الانتخابي؟

- إن الأجواء الأمنية الحالية تحد من قدرة الأمم المتحدة على نشر موظفيها الفنيين، إلا أن الأمم المتحدة تعمل مع المفوضية وشركاء آخرين، والتحضيرات الانتخابية تسير حسب البرنامج.

هل سيتمكن العراقيون في الخارج من المشاركة في الانتخابات؟

- لقد صادقت المفوضية على القانون رقم 10 والذي يعرّف التصويت الخارجي. سيجري التصويت خارج العراق في 14 دولة هي: أستراليا وكندا والدنمارك والسويد وفرنسا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأردن وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وإيران.
- يحق للشخص التسجيل للتصويت إذا كان مولوداً في أو قبل 31 كانون الأول 1986، أن يكون مواطناً عراقياً أو يحق له استعادة الجنسية العراقية أو يكون مؤهلاً للحصول عليها. على الأشخاص الراغبين بالتسجيل للتصويت إبراز ما يثبت أن جنسيتهم عراقية من خلال الوثائق التي حددتها المفوضية.
- تم تسجيل الناخبين لبرنامج التصويت خارج العراق في الفترة ما بين 17-25 كانون الثاني. سيجري الاقتراع في 28 و29 و30 كانون الثاني.

من سيجري عملية التصويت خارج العراق؟

- وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ المنظمة عملية التصويت خارج العراق بالنيابة عن المفوضية. (نفذت المنظمة الدولية للهجرة مؤخراً برنامج التصويت خارج البلد في أفغانستان وستعيد تعيين موظفيها للعمل على الانتخابات العراقية).
- فيما تكون المنظمة الدولية للهجرة مسؤولة عن تنفيذ برنامج التصويت خارج العراق فإن المفوضية قد أنشأت، بمساعدة من الأمم المتحدة، برنامجاً لمراقبة تنفيذ برنامج التصويت خارج العراق وتوفير تغذية راجعة منتظمة للمفوضية بشأن تقدم العملية والعمليات. لتحقيق هذا الهدف، تقوم المفوضية بإرسال فرق مراقبة تتألف من مسؤول واحد من المفوضية وخبير انتخابي دولي من الأمم المتحدة في كل بلد مضيف للبرنامج.

كم ستكون تكلفة برنامج التصويت في الخارج؟

- تم تقدير كلفة البرنامج ما بين 90 – 100 مليون دولار أميركي، وقد قامت الحكومة العراقية المؤقتة بتحويل مبلغ 92 مليون دولار للمفوضية لهذا الغرض.

كم كياناً سياسياً حصل على الموافقة؟

- سيشارك 223 كياناً سياسياً و34 ائتلاًفاً في انتخابات كانون الثاني. في المجموع، ما يقارب 18.900 مرشح يشكلون القوائم والتي منها 7785 مرشح يتنافسون على 275 مقعداً في المجلس الوطني و463 مرشحاً يتنافسون على 111 مقعداً في المجلس الوطني الكردستاني.

متى ستجري فترة الحملات الانتخابية؟

- لقد صادقت المفوضية على القانون رقم 9 والذي يحدد الفترة الرسمية للحملات الانتخابية. بموجب هذا القانون، تجرى الحملات الانتخابية في الفترة ما بين 15 كانون الأول وما قبل يوم الاقتراع بـ 48 ساعة.

مراقبة الانتخابات

- تم اعتماد عدة لجان انتخابية دولية للمراقبة بما مجموعه 122 مراقباً دولياً لمراقبة العملية. إن دور المراقبين الوطنيين والوكلاء السياسيين مماثل، إن لم يكن أكثر أهمية. بهذا الشأن، تم اعتماد 18.052 مراقب وطني و23.015 وكيل سياسي لمراقبة الانتخابات ابتداءً من 25 كانون الثاني.